مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

المشهد السياسي في تونس
في ضوء انتخابات ٦ مايو ٢٠١٨م

د. محمد السبيطلي
باحث رئيس | مايو ٢٠١٨م
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تقرير خاص

المشهد السياسي في تونس
في ضوء انتخابات ٦ مايو ٢٠١٨م

تقرير خاص

أجريت الانتخابات البلدية في تونس على مرحلتين. كانت الأولى منهما خاصة بأفراد الجيش والأمن بتاريخ ٢٩ إبريل ٢٠١٨م. في حين كانت الثانية والأساسية يوم ٦ مايو ٢٠١٨م وشارك فيها الناخبون المدنيون. وتعد هذه الاستحقاقات المحلية أول تجربة منذ سنة ٢٠١١م. إذ منذ ذلك التاريخ لم تنظم أية انتخابات بلدية على الإطلاق، وهي أيضاً التجربة الأولى في تاريخ البلاد باعتبارها تتم في سياق التعددية الحزبية والسياسية.

وتكمن أهمية هذه الانتخابات البلدية في كونها تعكس موازين القوى السياسية والحزبية في البلاد، كما تبيّن الأحجام والأوزان لمختلف القوى المتنافسة على الساحة. وهي انتخابات تم تأجيلها أكثر من مرّة. وكانت آخر انتخابات بلدية قد جرت سنة ٢٠١٠م في ظل النظام السابق. كما أن ما ميز هذه الاستحقاقات مشاركة الأمنيين والعسكريين. وهي أول مرة في تاريخ تونس تشارك فيها هاتان الفئتان من المواطنين في مثل هذه الاستحقاقات.

وشاركت في هذه الانتخابات البلدية ٢٠٧٤ قائمة منها ١٠٥٥ قائمة حزبية، و٨٦٠ قائمة مستقلّة و١٥٩ قائمة حزبية ائتلافية. وهنا يلاحظ أهمية المستقلين في هذه الاستحقاقات، وهي ظاهرة جديرة بالمتابعة والتحليل. كما أنه أمر ذو دلالة سياسية واجتماعية وثقافية مهمة، ولا سيما أن المستقلين يمثلون ٤١٪ من القوائم المتقدّمة للانتخابات.

وكان عدد الذين سجلوا أسماءهم في سجلات الناخبين يقدر بأكثر من خمسة ملايين وثلاثمائة ألف شخص، ٥٢٪ منهم ذكور.

ولعل تدني نسبة الإقبال في هذه الاستحقاقات يعد أول ملاحظة للمتابع. والثانية تتمثل في النتائج المهمّة التي حققتها القوائم المستقلّة. أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بتراجع الحزب الأساسي في الحكم ((حزب نداء تونس) وتحوله إلى المرتبة الثانية في حين حل حليفه ومنافسه (حزب حركة النهضة) في المرتبة الأولى. علاوة على كل ذلك ظلت الأحزاب الصغيرة مهمشة وذات حضور باهت.

أولاً: نظرة في القوائم المتقدّمة للانتخابات:

يتضح من عملية فحص عدد القوائم التي قدمها كل حزب أو ائتلاف حزبي تقدُّم كل من النهضة والنداء بالمقارنة مع البقية. فحزب النهضة ذو التوجه الإسلامي تقدّم في كل الدوائر الانتخابية (٣٥٠

دائرة)، وهو الوحيد في ذلك، وهو من أهم الأحزاب المتحالفة مع حزب نداء تونس في السلطة منذ تشريعيات ورئاسيات ٢٠١٤م.

في حين لم يتمكن حزب الرئيس (حزب النداء، وهو يمسك بالرئاسات الثلاث: الحكومة والبرلمان ورئاسة الجمهورية) سوى من التقدم في ٣٤٥ دائرة فقط. إذ تم إسقاط ٥ قوائم ندائية بسبب عدم احترامها مبدأ المناصفة (أي التناصف بين الذكور والإناث في تركيبة القائمة).

يبدو النداء اليوم مختلفاً عما كان عليه سنة ٢٠١٤م عندما اقتحم الحياة السياسية بصفته الطرف الوحيد القادر على مواجهة حركة النهضة التي سيطرت على الحياة السياسية بعد انتخابات ٢٠١١ التأسيسية.

أما بقية الأحزاب فقد تقدمت بأقل من ٧٠ قائمة لكل منها. وهي أهم الأحزاب التي ظهرت بعد الثورة، وتعد حديثة عهد بالمقارنة مع حزب حركة النهضة أو غيرها. وإن كان حزب النداء يعد أيضاً حديث التأسيس إلا أنه يمثل امتداداً أيديولوجياً وسياسياً للحزبين الحاكمين في تونس في عهد الرئيس بورقيبة وزين العابدين بن علي.

وقد حاولت بعض الأحزاب التجمّع في جبهات انتخابية إلا أنها فشلت. وكان هذا شأن حزب الرئيس السابق الدكتور المنصف المرزوقي الذي سعى منذ مدّة لتجميع كل من حزب التكتل الديمقراطي، وحزب حراك تونس الإرادة والتيار الديمقراطي. وجميعها أحزاب تصدرت الساحة السياسية مباشرة بعد الثورة مع حزب حركة النهضة. وفي النهاية تقدم حزب حركة تونس الإرادة منفرداً في ٤٦ دائرة. وحزب التيار الديمقراطي المنشق عن المرزوقي في ٦٩ دائرة.

ومن جهة أخرى تجمع ١١ حزباً في جبهة أطلق عليها " الاتحاد المدني" وشاركت فيها أحزاب صغيرة رغم أن رموزها السياسية وقياداتها بارزة وذات تاريخ عريق في المعارضة قبل الثورة وبعدها. ومن بينها محسن مرزوق زعيم حزب " مشروع تونس"، والحزب الجمهوري، وحزب المبادرة...

لكن هذه المحاولات الائتلافية فشلت نسبياً على الأقل؛ لأن بعض هذه الأحزاب تقدمت في النهاية بمفردها في العديد من الدوائر، لكنها قد تكون متعاونة في دوائر أخرى. فحزب مشروع تونس تقدم في ٦٧ دائرة، في حين تقدم حليفه في الاتحاد المدني حزب آفاق تونس في ٤٣ دائرة. وائتلاف الاتحاد المدني تقدم في ٣٤ دائرة انتخابية.

ويبقى ائتلاف " الجهة الشعبية " اليساري أهم هذه التحالفات الذي استمر متماسكاً نسبياً وذا حضور ملحوظ على الساحة السياسية والحزبية التونسية منذ الثورة سنة ٢٠١١. وتتقدّم الجبهة الشعبية في ١١٩ دائرة انتخابية. وتأتي بذلك في المرتبة الثالثة بعد حزب حركة النهضة وحزب نداء تونس. وهي الأطراف الثلاثة التي لها تمثيل وازن في البرلمان. ويمكن القول إن ثلاثتها تشكل أهم الأوزان السياسية. في حين بقية الأحزاب الصغيرة وعلى الرغم من أهمية وتاريخ قادتها ومؤسسيها، تظل ذات ثقل محدود. وتمثل هذه الانتخابات فرصة لجميعها لإدراك حدود تمثيلها للرأي العام في البلاد على ضوء تطور الأوضاع منذ ٢٠١٤م.

الأحزاب وعدد قوائمها[١]

حزب النهضة	٣٥٠
نداء تونس	٣٤٥
التيار الديمقراطي	٦٩
مشروع تونس	٦٧
حراك تونس الإرادة	٤٦
حركة الشعب	٤٠
الحزب الدستوري الحر	٣١
البناء الوطني	١٥
الاشتراكي	١٢
حزب بني وطني	٩
حزب المبادرة	٧
الاتحاد الشعبي الجمهوري	٦
اللقاء الديمقراطي	٣
صوت التونسي	٢
تنظيم الأجيال	٢
حزب آفاق تونس	٤٣

(١) انظر موقع " جوهرة أف أم" التونسي، بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٨م.
http://www.jawharafm.net/ar/article/ 107889/291/-الانتخابات-البلدية--القائمات-المقبولة-حسب-الأحزاب-

قوائم ائتلافية [٢]

الجبهة الشعبية (يسار)	١١٩
الاتحاد المدني	٣٤
ائتلاف القوى الديمقراطية	٣

ويبقى أن أهمية هذه التشكيلات السياسية تظل رهن قدرتها على تعبئة جمهورها من جهة وإقناع الناخبين ببرامجها من جهة ثانية. كما أن مدى الإقبال على التصويت في هذا الاستحقاق سوف يحدد الكثير من ملامح المرحلة المقبلة.

ثانياً: الدلالات السياسية لتدني مستوى الإقبال على الاقتراع:

لقد بينت مختلف استطلاعات الرأي التي تمت مرات عدّة قبل الانتخابات بمدد زمنية مختلفة أن نسبة العزوف عن المشاركة في هذه الاستحقاقات ستكون مرتفعة. وبعض مراكز سبر الآراء تقدم نسباً تتجاوز ٦٠٪. وهذا مستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ الانتخابات التونسية منذ ٢٠١١م.

فقبل موعد الانتخابات بثمانية أشهر كانت نوايا التصويت المصرح بها بحسب استطلاعات الرأي تقدّر بـ ٥٤٪ فقط. ونسبة كبيرة من المستجوبين لم يقرروا بعد أو أنهم ينوون المقاطعة أصلاً. وقد تصل نسبة العزوف عن التصويت في بعض استطلاعات الرأي إلى قرابة ٧٠٪، هذا قبل موعد الانتخابات بأربعة أشهر[٣]. وعلى العموم توقعت عمليات استطلاعات الرأي أن تكون نسبة العزوف عن المشاركة في هذا الاستحقاق تتراوح بين ٥٠ و٧٠٪. وهي تقديرات تختلف من استطلاع إلى آخر. لكنها جميعاً تتفق في أن نسبة من حسم أمره في المشاركة ضعيفة جداً. وتكاد تكون متساوية مع نسبة الذين لم يحددوا موقفاً بعد. وهذا التردد يفتح باب التكهنات والتوقعات المتضاربة على مصراعيه. وقد بقيت تقديرات الامتناع عن التصويت على مستوى عال حتى قبل موعد الانتخابات بأقل من شهرين [٤].

لذلك فإن النسبة المرتفعة لعدم المشاركة في التصويت (٦٤,٤٪) كانت متوقعة من كل الأطراف.

---

(٢) نفسه.

(٣) انظر جريدة المغرب التونسية"، بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٧. ملف خاص بسبر آراء نوايا التصويت في الانتخابات.
خاص-سبر-آراء-نوايا-التصويت-في-الانتخابات-http://ar.lemaghreb.tn/سياسة/item/23617

(٤) بحسب نتائج استطلاع رأي أعده مركز سيغما كونساي في شهر مارس ٢٠١٨م ونشرته مجلة المغرب العربي.، عدد ١٢٢٢، بتاريخ ١٣ مارس ٢٠١٨م.
خاص-نوايا-التصويت-في-الانتخابات-البلدية-والرئاسية-http://ar.lemaghreb.tn/سياسة/item/25748

وقد تأكد ذلك أثناء الدورة الأولى من الانتخابات المخصصة للأمنيين والعسكريين. كان عددهم في السجلات الانتخابية قد بلغ ٣٦ ألفاً و٤٩٥ شخصاً. وقد خصص يوم الأحد بتاريخ ٢٩ إبريل موعداً لقيامهم بعملية التصويت. وذلك بسبب أن عدداً كبيراً منهم سوف يتولى حماية مكاتب الاقتراع يوم ٦ مايو. ولكن أيضاً لتجنيبهم الاختلاط بالمدنيين في يوم الدورة الأساسية لأسباب أمنية خاصة بهم.

وقد أدلوا بأصواتهم في ٣٥٠ دائرة انتخابية خصصت فيها ٣٥٩ مركز اقتراع. لكن وبحسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كان الإقبال ضعيفاً ولم يتجاوز نسبة ١٢٪. فالذين شاركوا بلغ عددهم ٤٤٩٢ ناخب فقط[٥].

وفي الحقيقة لم تكن الأوضاع مشجعة بالنسبة لهاتين الفئتين من المواطنين للمشاركة في الاقتراع العام. فمن جهة اتهمت بعض الأطراف الحزب الحاكم بأنه يبحث عن كتل ناخبة جديدة يمكن أن تمنحه أصواتها. فتوجه إلى الأمنيين والعسكريين لأنه يضمن ولاءهم باعتبار أنه يقود الدولة. ولكن هذا التحليل لا يبدو منطقياً لأنه في النهاية يفترض ألا يكون لهاتين الفئتين من موظفي الدولة أية ولاءات سياسية، أو انتماءات حزبية.

ومن جهة أخرى فإن مشاركة قوى حمل السلاح الرسمي في الانتخابات يعد إقحاماً لها في المجال السياسي الذي ظلت محيّدة عنه منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي. ولعل هذا ما دفع بالنقابة الوطنية لقوى الأمن الداخلي لدعوة منتسبيها لمقاطعة الانتخابات. فهاجس تسييس المؤسسة العسكرية والأمنية موجود لدى قطاعات واسعة من السياسيين والأمنيين والعسكريين[٦].

وفي هذا السياق، وفي مواجهة هذه المخاوف اتخذت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات مجموعة إجراءات أهمها عدم حضور الأمنيين والعسكريين الاجتماعات واللقاءات الدعائية للمرشحين...

وعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الهيئة بهذا الخصوص إلا أن انخفاض نسبة الإقبال يمكن قراءته بتردد منتسبي الجيش وقوات الأمن والشرطة في المشاركة السياسية بكل أشكالها. وإن كانوا

---

(٥) انظر صحيفة الشروق التونسية، بتاريخ ١ مايو ٢٠١٨م، مقالة بعنوان: " نسبة التصويت لم تتعد ١٢ بالمائة: هل يؤثر عزوف الأمنيين على إقبال المدنيين؟".
http://www.alchourouk.com/312834/1/151/نسبة-التصويت-لم-تتعد-12-بالمائة:هل-يؤثر-عزوف-الأمنيين-على-إقبال-المدنيين؟.html

(٦) انظر صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٦ إبريل ٢٠١٨م، مقالة بعنوان: " تونس: كبرى نقابات رجال الأمن تقرر مقاطعة الانتخابات البلدية"
https://aawsat.com/home/article/1249516/تونس-كبرى-نقابات-رجال-الأمن-تقرر-مقاطعة-الانتخابات-البلدية?amp

مواطنين في النهاية مثل غيرهم من الشرائح الاجتماعية ومعنيين بسياسات الحكومة والبلديات في حياتهم وكذلك ما يخص أسرهم. ولهم الحق في إبداء رأيهم فيمن يدير البلديات التي يسكنونها.

ومهما يكن من أمر فإن نسبة عدم الإقبال على انتخابات ٢٠١٨م تعد الأعلى في تاريخ الاستحقاقات منذ ثورة ٢٠١١م. فمنذ هذا التاريخ شهدت تونس أربع دورات انتخابية، تمثلت في انتخابات المجلس التأسيسي سنة ٢٠١١م، ثم الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠١٤م، ودورتي الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠١٤م أيضاً.

تطور نسبة المشاركة الشعبية بين ٢٠١١م و٢٠١٨م

- المجلس التأسيسي ٢٠١١: ٥١,٥٧٪
- تشريعية ٢٠١٤: ٦٨,٣٦٪
- رئاسية ٢٠١٤: الدورة الأولى: ٦٢,٩١٪
- الدورة الثانية : ٦٠,١ ٪
- بلديات ٢٠١٨: ٣٥,٦٪[٧]

وقد اختلفت قراءة النسبة المرتفعة للمقاطعة بين المتابعين والمحللين. فمن جهة تعددت الأطراف التي دعت إلى الامتناع عن المشاركة في عملية الاقتراع. وهي جهات حزبية وأخرى تيارات أيديولوجية. فنجد من بينها أطرافاً ذات توجه حداثي تتخذ الموقف ذاته مع أوساط وقيادات سلفية يمينية. هذا علاوة على موقف مقاطع لأحزاب أو تيارات كان لها وجود بارز نسبياً بعد الثورة مثل الحركة التي قادها الدكتور هاشمي الحامدي (تيار العريضة الشعبية الذي تحول فيما بعد إلى تيار المحبّة)، وكذلك الحزب الوطني الحر، وحزب التحرير الإسلامي... وكذلك بعض الجماعات اليسارية المتطرفة دعت أيضاً إلى مقاطعة الانتخابات. وبذلك تكون الجماعات التي أعرضت عن المشاركة في هذه الاستحقاقات ينتمي أغلبها إلى أقصى اليمين وأقصى اليسار. وهي تيارات معروفة منذ الثورة بعدائها للنظام الجمهوري الديمقراطي بصورته الحالية. إلا أنها جماعات ليست ذات تأثير كبير في الرأي العام التونسي، كما أنها تمثل شرائح معزولة وهامشية للغاية. وقد لا يتعدى أنصارها بضعة آلاف من الأشخاص. ومن ثم دعوتها لمقاطعة الانتخابات لا تفسّر البتّة نسبة العزوف عن التصويت المرتفعة.

---

(٧) بحسب جريدة الصباح التونسية، بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٨، مقالة بعنوان : " بلديات ٢٠١٨: ارتفاع نسبة المشاركة... والمستقلون في المرتبة الأولى".
http://www.assabahnews.tn/article/182584/بلديات-2018-ارتفاع-نسبة-المشاركة-والمستقلون-في-المرتبة-الأولى

لذلك يكون العامل الحاسم في تفسير النسبة العالية للعزوف عن التصويت متمثلاً في الشعور بالإحباط الذي تملك قطاعات واسعة من الناخبين بسبب عدم تحسّن أوضاعهم المعيشية منذ ٢٠١١م. فنسب النمو في تراجع مستمر. وكذلك تدهور قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. وهو ما أدى إلى ارتفاع في الأسعار. كما ظلت نسبة البطالة مرتفعة نسبياً. كل هذه العوامل جعلت نسق الاضطرابات الاجتماعية والحركات المطلبية يظل نشيطاً. ومن ثم استمر التوتر في العلاقة بين الحكومة والمركزية العمالية على خلفية هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي الهش.

كل ذلك يدل في نظر الناخبين على سوء أداء الطبقة السياسية برمتها، حكومة، وتحالفات حزبية وأحزاب معارضة. وقد انعكس هذا الموقف في تراجع شعبية الأحزاب عموماً عما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك الأحزاب التي رفضت المشاركة في السلطة مثل ائتلاف الجبهة الشعبية اليساري.

ثالثاً: قراءة في النتائج : مشهد سياسي ثابت مع إرهاصات تبدلات أكيدة

كانت استطلاعات الراي تتفق في تقدم حزب نداء تونس على حليفه ومنافسه في حزب حركة النهضة. وكان حجم الفارق بين الحزبين يختلف من سبر للآراء إلى آخر. لكن من جهة ثانية كانت ملاحظات المراقبين تؤكد جميعها أن حزب حركة النهضة كان أكثر استعداداً من بقية الأحزاب والائتلافات الأخرى لخوض تجربة الانتخابات البلدية. وأنه بدأ حملته بشكل مبكّر. وهذا يعود في نظرهم إلى توحده وتماسكه على عكس بقية الأطراف التي انقسمت على نفسها، وعلى رأسها الحزب الحاكم.

كانت بعض استطلاعات الرأي تعطي تقدماً كبيراً لحزب نداء تونس على منافسه حزب حركة النهضة. فقد كان الفرق بين الحزبين يصل أحياناً إلى أكثر من عشر نقاط. فمركز " سيغما كونساي" كان يمنح لحزب نداء تونس نسبة ٣٧,٣ ٪، مقابل ٢٦,٤٪ لصالح النهضة. كما يضع في المرتبة الثالثة ائتلاف الجبهة الشعبية (٧,٦٪)، ثم يليه حزب التيار الديمقراطي (٦,٧٪). وكان هذا الاستطلاع قبل الانتخابات بأكثر من نصف عام[٨]. ومع اقتراب موعد ٦ مايو ٢٠١٨ تاريخ الاقتراع كانت النسب التي

(٨) انظر جريدة المغرب العربي، بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠١٧م.
خاص-نوايا-التصويت-في-الانتخابات-البلدية-والتشريعية-والرئاسية-http://ar.lemaghreb.tn/سياسة/item/20874

تنشرها مراكز قياس الرأي تتغير نسبياً لصالح حزب حركة النهضة وعلى حساب حزب نداء تونس. لكنها ظلت حتى الآخر تمنح حزب نداء تونس المرتبة الأولى. فقبل الانتخابات ببضعة أشهر كان الفرق بين الحزبين حوالي خمس نقاط لصالح نداء تونس (٣٣,٣٪ مقابل ٢٨,٧٪)[٩].

إلا أن النتائج النهائية جاءت مخالفة لكل هذه التوقعات ولو بصورة جزئية.

النتائج بحسب النسب المئوية[١٠]

القوائم المستقلّة	٣٢,٩٪
حركة النهضة	٢٩,٦٪
نداء تونس	٢٢,٧٪
التيار الديمقراطي	٤,١٩٪
الجبهة الشعبية	٣,٩٥٪

فالحزبان الأولان في الانتخابات كانا كما توقعت مراكز قياس الرأي: النهضة ونداء تونس، لكن ترتيبهما اختلف. إذ حازت حركة النهضة المرتبة الأولى بنسبة قدرت بـ ٢٩,٦٪ من الأصوات. في حين حل الحزب الرئيس في البلاد في المرتبة الثانية بنسبة ٢٢,٧٪[١١]. وكانت المفاجأة أن الحزب الثالث في الترتيب لم يكن كما هو متوقع ائتلاف الجبهة الشعبية اليساري إنما هو حزب التيار الديمقراطي (٤,١٩٪ من الأصوات) الذي يقوده محمد عبّو وله نائب واحد في البرلمان. أما ائتلاف الجبهة الشعبية والذي يترأسه حمّه الهمامي فكان نصيبه ٣,٩٥٪ فقط. رغم أنه يشكل أكبر ثالث كتلة في البرلمان حسب تشريعيات ٢٠١٤م[١٢]. في حين حصلت بقية الأحزاب على نسب ضعيفة للغاية، ولم يقدر أي منها تحقيق أي اختراق يذكر. إلا أن المفاجأة الحقيقية واللافتة تمثلت في تجاوز المستقلين للأحزاب، إذ تمكنت القوائم المستقلة من حصد ٣٢,٩٪ من مجمل أصوات الناخبين. وهذا يحدث أول مرّة في تاريخ الانتخابات التونسية منذ الثورة.

(٩) انظر صحيفة المغرب العربي، بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١٧م.
http://ar.lemaghreb.tn/سياسة/item/23617-خاص-سبر-آراء-نوايا-التصويت-في-الانتخابات

(١٠) بحسب ما نقله موقع "فرنسا ٢٤" نقلًا عن الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٨.
http://www.france24.com/ar/20180510-تونس-النهضة-نداء-نتائج-الانتخابات-البلدية-قائمات-مستقلة

(١١) بحسب ما نقله موقع "فرنسا ٢٤" نقلًا عن الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٨.
http://www.france24.com/ar/20180510-تونس-النهضة-نداء-نتائج-الانتخابات-البلدية-قائمات-مستقلة

(١٢) انظر الصباح نيوز، بتاريخ ١٠ مايو ٢٠١٨م،
http://www.assabahnews.tn/article/182584/بلديات-2018-ارتفاع-نسبة-المشاركة-والمستقلون-في-المرتبة-الأولى

هكذا تكون هذه الانتخابات قد رسمت مشهداً سياسياً وحزبياً مختلفاً نسبياً عما كان عليه منذ سنة ٢٠١٤م.

مقارنة تطور عدد الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب منذ ٢٠١١م

الحزب	التأسيسي ٢٠١١	تشريعيات ٢٠١٤	بلديات ٢٠١٨
النهضة	١,٤٩٨٩٠٥	٩٤٩٠١٤	٦٢٢٠٠٠
النداء	-	١,٢٧٩٠٤١	٤٣٨٠٠٠
الجبهة الشعبية	-	١٢٤,٦٥٤	٨٦٠٠٠

فلم يعد نداء تونس الحزب الأول في البلاد إذا تم اعتماد مدى اتساع رقعة المناصرين. وكانت ملامح هذا الوضع بالنسبة لهذا الحزب قد بدأت تتضح منذ سنة ٢٠١٥م، وقد تأكد تراجعه لأسباب عدّة. أولها كثرة الانشقاقات التي حدثت في صفوف قياداته، والتي شلت جزءاً مهماً من أنشطته الحزبية. وقد انعكس ذلك بانسحاب عدد من نوابه من كتلته في البرلمان وتشكيل كتلة " الحرّة" التي أعلنت فيما بعد انضمامها لحزب " مشروع تونس" الذي يتزعمه محسن مرزوق أحد أبرز مؤسسي وقيادات حزب نداء تونس نفسه.

لكن يبقى أن السبب الرئيس لانحسار جمهور نداء تونس يعود إلى ضعف أداء حكوماته التي تشكلت منذ ٢٠١٤ وإلى اليوم. فباستثناء ما حققته الحكومات المتتالية من نتائج جيّدة في مجال مقاومة الإرهاب، لم يرَ الجمهور التونسي تحسناً ملحوظاً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. فالإنجازات في هذين المجالين ظلت ضعيفة جداً.

وقد ركزت تحاليل عدّة على أن العامل الأهم الذي يفسر تراجع شعبية حزب نداء تونس يعود إلى تحالفه مع حركة النهضة، وهو الذي وعد في حملته الانتخابية سنة ٢٠١٤م بأن هدفه الرئيس يتمثل في إزاحته عن الحكم. لا يبدو أن العوامل السياسية كانت محددة كثيراً في هذه الانتخابات. وقد تقف هذه وراء ما حدث للحزب من اختلالات تنظيمية، لكنها ليست حاسمة انتخابياً.

لقد انهزم حزب نداء تونس أمام حزب حركة النهضة في كبريات المدن. مثل تونس العاصمة، ومدينة صفاقس وغيرهما... فقد تقدم حزب حركة النهضة في مدن الشمال، والوسط والجنوب. لكنه تراجع في مدن الساحل (سوسة، والمنستير والمهدية) وبعض مدن الشمال الغربي (الكاف). وهو ما ينبئ

بأنه قد لا يكون لنداء تونس نصيب كبير في الإدارة المحلية سوى بالتنسيق مع النهضة أو اللجوء إلى المستقلين. لكنه قد لا يعتمد هذا الحل الأخير في كل المدن. ويبقى الأمر محل مفاوضات وتنازلات متبادلة بين أطراف عدّة على المستوى المحلي والمركزي.

مقارنة نتائج حزبي النهضة والنداء في أهم المدن الكبرى بحسب النسب المئوية من إجمالي الأصوات[١٣]

المدينة	حزب النهضة	حزب نداء تونس
تونس	٣٢,٢٥	٢٧,٣٢
صفاقس	٣٠,٧١	١٦,٣٣
بنزرت	٣٦,٢٣	١٦,٩٩
باجة	٢٦,٣٨	١٩,٤٠
جندوبة	٣٤,٤٨	٢٩,٩٨
الكاف	١٤,٨٤	٢٩,٠٢
سليانة	١٦,٢٠	١٥,٧٢
القيروان	٤٠,٢٢	١٨,٦٣
قفصة	٢٦,١٤	٢١,٦٣
سوسة	٢١,٥٦	٢٣,١٤
المنستير	١٣,٨٣	١٦,٠٧
المهدية	١٧,٥٢	١٦,٥٩
القصرين	٢٥,٦٣	٢٥,٠٦
قبلي	٣٨,١٩	١٥,٢٦
سيدي بوزيد	٢٧,١٥	٢٧,٢٨
توزر	٢٣,٢٦	١٢,٦٣
مدنين	٤٨,٩٠	٩,٣٩
زغوان	١٤,٧٨	١٧,٠٢
قابس	٣٩,٥٣	١٦,٥٦

(١٣) انظر موقع الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات على هذا الرابط :
http://www.isie.tn/ar/الأولية-النتائج-2018-البلدية-الانتخابات-11/05/2018/عاجل/

وهذه القراءة تنطبق أيضاً نسبياً على نتائج وأداء حزب حركة النهضة. فهذا الحزب، وعلى الرغم من أنه تصدر الأحزاب جميعها من حيث النتائج، وبفارق مهم وكبير، إلا أن دائرة مناصريه انحسرت أيضاً بالمقارنة مع آخر انتخابات في البلاد. وعلى الرغم من التغيرات التي طرأت على الحزب من الناحية الأيديولوجية والسياسية والفكرية إلا أنه فقد الكثير من قاعدته الشعبية. وكان يبدو أثناء الحملة الانتخابية أن الحزب انفتح على أوساط اجتماعية غير تقليدية، وأنه تجاوز حواجز عدّة كانت تفصله عن فئات اجتماعية معيّنة. إلا أن كل ذلك لم يمنحه مزيداً من التوسّع على مستوى الجمهور والأنصار. وكانت حركة النهضة قد أجرت انتخابات أولية في صفوف مناصريها والمتعاطفين معها لاختيار مرشحيها في الاستحقاقات البلدية. وهذا الأمر اختص به هذا الحزب ولم نشهد له شبيهاً لدى بقية الأحزاب المنافسة. إلى جانب ذلك أقدمت النهضة على اتخاذ موقف انفتاحي على المستقلين وذلك باحتواء قوائمها على مرشحين ومرشحات غير منتمين تنظيمياً لها وذلك بنسبة النصف. كما اتجهت إلى ترشيح عدد مهم من الشباب، وكذلك من النساء اللاتي لا تبدو عليهن المظاهر الشكلية أو الخارجية للمحافظة الدينية. كما قامت بترشيح امرأة لمنصب "شيخ مدينة تونس" وفازت قائمتها بالمرتبة الأولى[١٤]. ومن جهة أخرى كان الحزب الوحيد الذي قدّم مرشحاً يهودياً في إحدى المدن المهمّة وذات الرمزية السياسية في تونس، وهي مدينة المنستير، مسقط رأس الزعيم التونسي الرئيس الحبيب بورقيبة[١٥]. لعل هذا ما جعل المتابعين يرونه سبباً من أسباب تحقيق حركة النهضة تقدماً كبيراً بالمقارنة مع منافسها حزب نداء تونس "الحزب الأكثر فعالية خلال الحملة الانتخابية"[١٦]

وفي نهاية المطاف كل هذا الانفتاح لم يفد حزب النهضة كثيراً. ذلك أنه بقدر ما قد يكون ربح أصوات من الشرائح التي توجه إليها أثناء حملته الانتخابية، بقدر ما خسر في أوساط المحافظين الذين يشكلون القاعدة الأساسية له. بل يبدو أن خسائره وصلت إلى ما يسمى "بالنواة الصلبة" للحزب. فهل يعود هذا

---

(١٤) المرشحة هي الدكتورة سعاد عبد الرحيم التي كانت عضو المجلس التأسيسي المنتخب سنة ٢٠١١م على قوائم النهضة. انظر موقع "تورس" عن صحيفة الشروق التونسية بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٧م https://www.turess.com/alchourouk/515166

(١٥) انظر موقع يورونيوز، بتاريخ ١ مايو ٢٠١٨م. مقالة بعنوان : "لماذا ترشح يهودي على قائمة حزب النهضة بانتخابات تونس البلدية؟" http://arabic.euronews.com/201801/05//why-jewish-tunisian-is-running-in-municipalities-elections-under-islamist-party

(١٦) انظر موقع TRT، التركي، مقالة بعنوان : "بلديات تونس".. ٣ أسباب لفوز النهضة والعزوف رسالة شبابية. بتاريخ ٧ مايو ٢٠١٨م. http://www.trtarabic.tv/بلديات-تونس3--أسباب-لفوز-النهضة-والعزو/

إلى عدم تفهم الكثير من أنصاره للتغيرات التي طرأت على الحزب في المجال الأيديولوجي والسياسي، وكذلك لتحالفه مع نداء تونس وقبول مشاركته السلطة؟

الخاتمة: استنتاجات عامة

بحكم طبيعتها - باعتبار أنها انتخابات بلدية - تعكس نتائج هذه الاستحقاقات التوازنات الحزبية على المستوى المحلي أكثر منه القطري. والنتائج تبين مدى شعبية المرشحين المحليين للمجلس البلدي. وهذا يختلف عن الانتخابات التشريعية أو الرئاسية. لذلك تظهر استطلاعات الرأي نتائج مختلفة إذا كان الأمر يتعلق بانتخابات أعضاء مجلس النواب أو الرئاسة.

لكن رغم ذلك أظهرت هذه الانتخابات ملامح الثابت والمتغيّر في المشهد السياسي التونسي. يبقى الاستقطاب الذي ساد البلاد منذ ٢٠١٤م بين حزبين أساسيين هما النهضة ونداء تونس باعتباره معطى ثابتاً. ومن ثم إمكانية استمرار التحالف بينهما واردة، حتى وإن دفعا ثمنها من شعبيتهما. لكن هل يتجه حزب نداء تونس إلى استقطاب هذه القوائم المستقلّة والتي يبدو حسب بعض المصادر أنه على علاقة غير مباشرة ببعضها؟ فهل يتجه إلى تحويل أنصار المستقلين في بعض الجهات إلى رصيد انتخابي إضافي عبر ارتباطه وتأطيره لبعض الوجوه التي ظهرت في هذه الانتخابات بصفتها مستقلّة؟ هذه إمكانية واردة قد يتجه نحوها حزب الرئيس الباجي قائد السبسي في الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة.

والثابت أيضاً أن لا طرفَ ثالثاً يمكنه منافسة هذين الحزبين. فكل التشكيلات السياسية الأخرى تظل بعيدة جداً عنهما، وعدد أنصارها لا يتجاوز بضعة عشرات الآلاف لا أكثر. فهي أحزاب غير وازنة ولا مستقبل سياسي مهم لها مهما عظم نشاطها وامتد، ومهما كثرت وعودها التي تتجه بها إلى الناخب. حتى وإن تجمعت في جبهات مضادة للتحالف الحاكم الآن لن تقدر على تهيئة ما يكفيها لكسر الاستقطاب السياسي الحالي. ومهما كان أيضاً الدعم الإقليمي لبعضها. فطالما لم تقدر على حشد الدعم الشعبي اللازم لها من الشرائح الاجتماعية التي ظلت خارج المشاركة السياسية إلى حد الآن فإنها لن تقدر على المنافسة الجادة للحزبين المتحالفين اليوم في السلطة.

أما ظاهرة المستقلين فهي لا تعكس حقيقة وجود كتلة متجانسة من الناخبين تبحث عن وجوه جديدة على الساحة السياسية. بل هم جزء من أتباع الأحزاب التقليدية التي ناصرت قوائم محلية تقدمت

لها تحت لافتات انتخابية غير حزبية. فكلمة (المستقلون) هنا لا تعني عدم انتمائهم إلى أحزاب على المستوى الوطني، بل تعني إرادة العمل المحلي إلى جانب الأحزاب المعروفة وبالتشارك معها. والكثير من القوائم المستقلّة شكلتها أحزاب أساسية أو صغيرة لاستقطاب أنصار غير حزبيين أو قل: غير راضين عن الوجوه الحزبية المحلية المرشحة.

كل هذا لا يمنع كل الأطراف من اعتبار نتائج هذه التجربة الانتخابية في رؤيتها لأفق الاستحقاقات القادمة سنة ٢٠١٩م.

وفي هذا السياق، قد تكتسح البلادَ موجةُ تجاذباتٍ وتحالفاتٍ سياسية جديدة. فهل يتجه حزب نداء تونس - بعد هزيمته في انتخابات ٦ مايو - إلى التخلِّي عن التوافق مع حركة النهضة والانفتاح أكثر على اليسار؟ بل هل من مصلحة نداء تونس الآن فكُّ الارتباط مع الحركة؟ وهل يوجد إجماع في داخل صفوفه على هذه المسألة بالذات؟ مع أنه لا يبدو - ظاهرياً - أن رئيس الجمهورية - وهو رئيس الحزب أيضاً - موافق الآن على التخلِّي عن الوفاق مع حليفه منذ سنة ٢٠١٤م! وهل يقبل اليسار بالتحالف مع نداء تونس، لو طُرِحَ عليه الأمرُ، مع أنه خرج من الانتخابات البلدية بنتائج متواضعة؟

هذا ما سوف تُظْهره الأيام أو الأسابيع المقبلة في ضوء التفاهمات الجارية بشأن تحديد مصير الحكومة الحالية المطروح منذ مُدّة على مائدة المفاوضات بين الأحزاب المشاركة فيها والمنظمات الداعمة لها سابقاً، وتطالب الآن برحيلها. فهل يتم، في المرحلة المقبلة، التوافق على رئيس حكومة جديد يحل محل الرئيس الحالي يوسف الشاهد؟

الانتخابات البلدية تقديرات النتائج على مستوى بلدية تونس حسب توزيع الأصوات

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨١م، ويرأس مجلس إدارته صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

يقوم المركز بإعداد الدراسات الإستراتيجية، والتقارير الخاصة، والبحوث الميدانية واستطلاعات الرأي، وتنظيم المؤتمرات وحلقات النقاش وورش العمل في مختلف الموضوعات والقضايا. ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول القضايا السياسية المعاصرة، والدراسات السعودية والإقليمية، ودراسات اللغة العربية والحداثة، ويتعاون مع مراكز الأبحاث المرموقة في مختلف دول العالم في مجال تخصّصه، ولديه مجموعة من الباحثين المتميّزين، وعلاقة واسعة مع عدد من الباحثين في مختلف المجالات البحثية. كما يقدّم المركز مجموعةً من البرامج التدريبية التي تلبّي حاجة سوق العمل، وتسهم في إثراء خبرات الشباب السعودي، وإصقال مهاراتهم اللازمة في مختلف ميادين العمل. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل، وبرنامج الباحثين الزائرين.

ويهدف المركز إلى أن يكون مصدر إشعاع للإنسانية؛ تحقيقاً لتصوُّر الملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- عبر القيام بالبحوث والدراسات، وحفز الأنشطة الثقافية والعلمية إلى ما يخدم البشرية، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، والعمل بوابةً وجسراً للتواصل شرقاً وغرباً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com